Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

تأثير إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية دراسة تحليلية للفترة (2017 – 2020)

مريم عبدالحكيم مفتاح الطاهر نجاة العبيد الكامل علاق
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة غريان

The Impact of the Trump Administration on the Palestinian Issue: An Analytical Study for the Period(2020–2017)

Maryam Abdulhakim Muftah Al-Taher, Najat Al-Obeid Al-Kamel Alaq
Faculty of Law and Political Science / Gharyan University
najatallaq@gmail.com marymhakim@gmail.com
https://orcid.org/0009-0009-3664-0070

تاريخ الاستلام: 2026/04/03 تاريخ المراجعة 05/02/ 2026 تاريخ القبول:2026/05/15- تاريخ النشر: 06/04/ 2026

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مع التركيز على مرحلة إدارة الرئيس دونالد ترامب (2017–2020). تستعرض الدراسة مسار السياسة الأمريكية منذ المرحلة التأسيسية عام 1947، مبرزة التحولات التدريجية من الحياد الظاهري إلى الانحياز الاستراتيجي الواضح لصالح إسرائيل. وتسلط الضوء بشكل خاص على التغيرات الجذرية التي حدثت في عهد ترامب، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، ووقف تمويل الأونروا، وطرح "صفقة القرن" التي تجاهلت الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وقد أسهمت هذه السياسات في تقويض عملية السلام وأضعفت الدور الأمريكي كوسيط محايد. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لفهم الأبعاد السياسية والقانونية والإقليمية لهذه السياسات، مستندة إلى الوثائق الرسمية والقرارات الدولية وردود الفعل العالمية. وتخلص الدراسة إلى أن إدارة ترامب شكلت نقطة تحول حاسمة في مسار العلاقة الأمريكية–الفلسطينية، مما أضعف فرص حل الدولتين وزاد من حدة التوتر الإقليمي. وتُختتم الدراسة بجملة من التوصيات التي تدعو إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية الفلسطينية، وتوسيع التحالفات الدولية، وتفعيل الأدوات القانونية على الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، صفقة القرن، الاعتراف بالقدس، وقف تمويل الأونروا، الرأي العام .

Research Abstract

This study examines the evolution of U.S. foreign policy toward the Palestinian cause, with a specific focus on the administration of President Donald Trump (2017–2020). The study reviews the trajectory of American policy since the foundational stage in 1947, highlighting the gradual shifts from apparent neutrality to a clear strategic bias in favor of Israel. It sheds particular light on the radical changes that occurred during the Trump era, such as the recognition of Jerusalem as the capital of Israel, the relocation of the U.S. Embassy to it, the cessation of funding for UNRWA, and the proposal of the "Deal of the Century," which ignored the fundamental rights of the Palestinian people. These policies contributed to undermining the peace process and weakened the U.S. role as a neutral mediator.

The study adopts descriptive and analytical methodologies to understand the political, legal, and regional dimensions of these policies, relying on official documents, international

resolutions, and global reactions. The study concludes that the Trump administration constituted a decisive turning point in the course of the U.S.-Palestinian relationship, which weakened the chances for a two-state solution and intensified regional tension. The study concludes with a series of recommendations calling for the strengthening of Palestinian diplomatic efforts, the expansion of international alliances, and the activation of legal tools on the international stage.

Keywords:
Foreign Policy, Deal of the Century, Recognition of Jerusalem, Cessation of UNRWA Funding, Public Opinion.

المقدمة

تُعدّ القضية الفلسطينية من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في النظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين، نظراً لتداخل الأبعاد الدينية والسياسية والتاريخية فيها، فضلاً عن ارتباطها المباشر بالصراع العربي–الإسرائيلي الذي لم تُكتب له تسوية عادلة وشاملة حتى اليوم. وقد شكّلت هذه القضية محورًا رئيسيًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت على الدوام لاعبًا رئيسيًا في رسم معالم هذا الصراع وتحديد اتجاهاته من خلال دعمها المستمر لإسرائيل، وسعيها – في بعض الفترات – إلى لعب دور الوسيط في مفاوضات السلام بين الطرفين.

وقد تراوحت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بين الحياد النسبي والانحياز الكامل لإسرائيل، تبعًا لتوجهات الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض. لكن ما يلفت الانتباه بشكل خاص هو التحول الجذري الذي شهدته هذه السياسة خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيث اتسمت قرارات هذه الإدارة بقدر كبير من الانحياز العلني والصريح للموقف الإسرائيلي، في مقابل تجاهل شبه كامل للحقوق والمطالب الفلسطينية، ما مثّل نقلة نوعية في مسار السياسة الخارجية الأمريكية.

– أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تسهم في تحليل مرحلة مفصلية من تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، من خلال منهج علمي يقوم على الرصد والتحليل وربط السياسات بالتداعيات. كما تساعد الدراسة على تعزيز فهم الباحثين والمهتمين في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية لطبيعة التغيرات في المواقف الأمريكية، وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية، بما يُثري المحتوى الأكاديمي العربي في هذا المجال.

– مشكلة الدراسة

ويرك هذا البحث على مشكلة أساسية تتمحور في سؤال وهو:

كيف أثرت سياسات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؟

– أهداف الدراسة

وتهدف هذه الدراسة:

1. تحليل السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية.
2. تسليط الضوء على مدى تأثير هذه السياسات على مسار التسوية السلمية.
3. رصد ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية تجاه سياسات إدارة ترامب.
4. تقييم التداعيات السياسية والدبلوماسية لتلك السياسات على مستقبل القضية الفلسطينية.

– فرضيات الدراسة

تنطلق فرضية هذه الدراسة من الاتي:

1. توجد علاقة مباشرة بين سياسات إدارة الرئيس دونالد ترامب والتحول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
2. ساهمت قرارات إدارة ترامب، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وطرح صفقة القرن، في إضعاف الدور الأمريكي كوسيط نزيه في عملية السلام.

حدود الدراسة

حدود الزمنية: (2017-2020)

حدود المكانية: فلسطين

- **الدراسات السابقة**

1- دراسة مهدي صالح علي عبدالله ، بعنوان " تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية .

تناولت هذه الدراسة تحديد وتحليل وتأثير السياسات التي اتخذها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب اتجاه القضية الفلسطينية، والدور الذي يلعبه كل من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صناعة السياسة الخارجية.

2- دراسة خالد الزيات، حسين عبد القادر، بعنوان " السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب.

تناولت هذه الدراسة محددات وأدوات السياسة الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية والتطور التاريخي للإدارات المتعاقبة التي لم تكن منحازة لإسرائيل كما في عهد ترامب الذي حاول تشكيل غطاء حماية للسياسات الإسرائيلية.

3- دراسة عبد المحسن خضر علامة، بعنوان " قراءة تحليلية لفلسفة ترامب التفاوضية وأثرها على القضية الفلسطينية.

تناولت تحليل استراتيجيات ترامب التفاوضية وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والعملية السياسية من خلال فحص تصريحاته وردود الفعل الإقليمية والتداعيات المحتملة على القضية الفلسطينية.

وتعتمد هذه الدراسة علي مبحثين وخاتمة ونتائج ومجموعة من التوصيات

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر السياسات تأثيرًا على مجريات القضية الفلسطينية منذ منتصف القرن العشرين حتى اليوم. فقد لعبت الولايات المتحدة دورًا محوريًا في دعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، بينما كانت مواقفها من القضية الفلسطينية متأرجحة بين الحياد الظاهري والدعم الضمني للمواقف الإسرائيلية. ويُظهر تتبع مسار هذه السياسة مدى ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتأثرها بالتغيرات السياسية الداخلية والخارجية.

وتتسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بعدة خصائص، من أبرزها الانحياز الاستراتيجي إلى إسرائيل، والاستخدام المتكرر لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد القرارات التي تُدين الاحتلال أو تنادي بحقوق الفلسطينيين، إضافة إلى اعتمادها سياسة المساعدات المشروطة تجاه السلطة الفلسطينية، واستغلالها للوساطة في عملية السلام بما يتماشى مع رؤيتها للحل.

وقد تراوحت المواقف الأمريكية بين دعم حل الدولتين، والضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات، وطرح مبادرات سلام مثل "خارطة الطريق" ومفاوضات أنابوليس، وغيرها، لكن هذه المبادرات لم تخرج في معظمها عن الإطار الذي يحافظ على التفوق الإسرائيلي ويقلل من سقف المطالب الفلسطينية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعريف السياسة الخارجية

عرفها المفكر المصري– حامد ربيع* بأنها جميع صور النشاط الخارجي التي تمارسها الدولة حتى وإن لم تصدر الدولة كحقيقة نظامية لهذا فإن نشاط المجموعة كالوجود الحضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية (سليم، 1998، ص15).

عرفها عدد من الباحثين بأنها "مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى لتحقيق أهدافها القومية". كما يُعرّفها البعض بأنها "برنامج عمل تتبناه الدولة لتحقيق مصالحها القومية خارج حدودها باستخدام أدوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية". (النعمي، 2010، ص19)

ثانيًا: محددات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية بعدد من المحددات التي توجه مسارها وتُشكل أولوياتها، وتُقسم هذه المحددات عادة إلى داخلية وخارجية، حيث تتفاعل هذه المحددات بشكل ديناميكي لتنتج في النهاية القرار السياسي الخارجي الذي تتبناه الدولة.

1. المحددات الداخلية

- النظام السياسي:

يؤثر شكل النظام السياسي في آلية صناعة القرار الخارجي. فمثلًا، في الأنظمة الديمقراطية يكون لصانعي القرار هامش محدود بسبب رقابة البرلمان والرأي العام، بينما تمتلك الأنظمة السلطوية مرونة أوسع لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة. كما أن توزيع السلطات داخل النظام يؤثر على من يُمسك فعليًا بملف السياسة الخارجية (الرئيس، الحكومة، البرلمان، الجيش...).

- القيادة السياسية:

تلعب شخصية القائد، وخلفيته الفكرية والأيديولوجية، وخبرته السياسية دورًا بارزًا في رسم توجهات السياسة الخارجية. فقد تتسم بعض القيادات بالبراغماتية والواقعية، في حين تميل أخرى إلى التصلب أو التوسع. وتُعدّ هذه القيادة العامل المحرك أو الموجّه الرئيسي خاصة في القضايا الكبرى أو الأزمات الدولية.

- الرأي العام:

يمثل الرأي العام الداخلي أحد محددات السياسة الخارجية، لا سيما في الدول الديمقراطية، حيث يمكن أن يُقيد صانع القرار أو يدفعه نحو تبنّي مواقف معينة. فمثلاً، قد يؤدي الضغط الشعبي إلى رفض الحروب أو التوجه نحو دعم قضايا إنسانية معينة، كما قد يشكل الإعلام جزءًا من هذه المعادلة عبر تشكيل وعي الجمهور وتوجيهه. (القاضي، 2020، ص13)

- الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية:

تشكل القدرات الاقتصادية والعسكرية للدولة قاعدة أساسية تتحرك على ضوئها سياستها الخارجية. فالدولة ذات الاقتصاد القوي والجيش المتطور تستطيع أن تلعب دورًا إقليميًا أو دوليًا أكثر فاعلية، بينما تكتفي الدول الضعيفة غالبًا بدور هامشي أو بسياسة عدم الانحياز. كما تؤثر موارد الدولة الطبيعية وموقعها الجغرافي في مدى انخراطها في القضايا الإقليمية.

- الهوية الثقافية والأيديولوجية:

تلعب القيم الثقافية والدينية والفكرية دورًا في تشكيل الرؤية العامة للسياسة الخارجية، خصوصًا حين تندمج مع الخطاب الرسمي للدولة. فالدول التي ترى نفسها حاملة لرسالة حضارية أو دينية قد تسعى لنشر هذه القيم خارجيًا، مما ينعكس على تحالفاتها وخطابها السياسي. (عبداللات، 2018، ص105)

2. المحددات الخارجية

- طبيعة النظام الدولي:

يتأثر سلوك الدولة الخارجي بطبيعة النظام الدولي السائد (أحادي القطب، متعدد الأقطاب، أو ثنائي القطب). ففي ظل هيمنة قوة عظمى كأمريكا، تميل الدول الصغيرة إلى التكيف أو التحالف، بينما تسعى القوى الصاعدة إلى تعزيز نفوذها وتحدي الوضع القائم. كما تؤثر العولمة والتكتلات الدولية في تحديد مجالات التحرك وحدوده.

- التحالفات الدولية والإقليمية:

تفرض التحالفات التزامات وضغوطًا على الدولة قد تُجبرها على تبنّي مواقف معينة، حتى وإن كانت لا تتماشى بالكامل مع مصالحها الذاتية. كما توفر هذه التحالفات غطاء سياسيًا أو عسكريًا يوسع من هامش الحركة الخارجية. فمثلاً، عضوية دولة في حلف مثل "الناتو" توجّه جزءًا من سياستها الخارجية وفقًا لاستراتيجية الحلف. (القاضي، 2020، ص13)

- التهديدات الأمنية:

تلعب التهديدات المباشرة وغير المباشرة دورًا في توجيه السياسة الخارجية، إذ تدفع الدولة نحو بناء التحالفات، أو تعزيز علاقاتها مع قوى كبرى، أو الانخراط في مبادرات أمنية. وتشمل هذه التهديدات الحروب، الإرهاب، الأزمات الإقليمية، وسباق التسلح في الجوار.

- المصالح الاقتصادية الدولية:

تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية إلى تأمين أسواق لصادراتها، والحصول على استثمارات، وضمان تدفق الموارد الحيوية كالماء والطاقة. وتُعدّ العلاقات التجارية والاتفاقيات الاقتصادية أحد أدوات السياسة الخارجية، حيث تؤثر المصالح الاقتصادية أحيانًا في تجاوز اعتبارات القيم أو الأيديولوجيا. (عبداللات، 2018، ص105)

ثالثًا: أهداف السياسة الخارجية

تسعى كل دولة من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تُعبر عن رؤيتها لمصالحها القومية في العالم الخارجي. وتُعدّ هذه الأهداف بمثابة البوصلة التي توجه سلوك الدولة وتحدد أولوياتها وتحالفاتها وخطابها الدولي. ومن أبرز هذه الأهداف:

1. الحفاظ على الأمن القومي:

يُعدّ الأمن القومي الهدف الأسمى للسياسة الخارجية، إذ تسعى الدولة لحماية سيادتها ووحدة أراضيها من التهديدات الخارجية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو إلكترونية أو حتى فكرية. ولهذا الغرض، تنخرط الدول في تحالفات أمنية، وتقيم علاقات استراتيجية مع قوى كبرى، وتراقب محيطها الإقليمي والدولي لاتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. ويتضمن ذلك أيضًا منع قيام أي تحالفات أو ترتيبات إقليمية قد تهدد مصالحها أو تقلّص من نفوذها.

2. تعزيز القوة والنفوذ:

تعمل الدول على توسيع نطاق تأثيرها في النظام الدولي، سواء من خلال القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) أو القوة الناعمة (الثقافية والدبلوماسية). ويُعدّ النفوذ أداة استراتيجية لتحقيق المصالح دون الدخول في مواجهات مباشرة. ويظهر هذا الهدف بوضوح في سعي القوى الكبرى إلى الهيمنة على مناطق النفوذ أو التأثير في قرارات المنظمات الدولية. كما قد تسعى بعض الدول إلى لعب دور الوسيط الدولي لتعزيز مكانتها على الساحة العالمية.(المنصوري، 2021، ص11)

3. تحقيق الاستقرار الداخلي عبر محيط خارجي آمن:

ترتبط السياسة الخارجية بالاستقرار الداخلي ارتباطًا وثيقًا، إذ تسعى الدولة إلى ضبط محيطها الإقليمي لمنع انتقال التهديدات أو الأزمات عبر الحدود. فالتوترات الإقليمية، أو انهيار الدول المجاورة، أو تنامي الحركات الإرهابية، قد تؤثر سلبًا على الاستقرار الداخلي. لذا، تحرص الدول على المشاركة في تسويات الأزمات، أو التدخل المباشر، أو دعم أنظمة سياسية حليفة تحافظ على أمن الحدود وتحقيق الاستقرار.

4. تأمين الموارد الاستراتيجية:

تحتاج الدول إلى تأمين مصادر الطاقة، والمياه، والغذاء، والمواد الخام الحيوية لاقتصادها وصناعاتها. ولهذا، تتوجه السياسة الخارجية نحو بناء علاقات مع الدول الغنية بالموارد، أو حماية خطوط إمدادها الاستراتيجية، أو الدخول في شراكات طويلة الأمد تضمن توافر هذه الموارد بأسعار مناسبة. وقد تؤدي هذه الحاجة أحيانًا إلى التنافس أو الصراع بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ الغنية بالموارد.

5. توسيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية:

تُعدّ العلاقات الخارجية وسيلة مهمة لفتح الأسواق، وجذب الاستثمارات، وتبادل الخبرات، ونقل التكنولوجيا. كما تسعى الدول إلى تعزيز التفاهم الثقافي والدبلوماسي مع العالم الخارجي عبر نشر لغتها، وقيمها، وأنماطها الفكرية. وتعمل هذه العلاقات على دعم التنمية الداخلية للدولة، وتقوية حضورها في المحافل الدولية، وتُسهم في خلق صورة إيجابية تعزز من مكانتها الدولية. (زكي، 2020، ص85)

رابعًا: أدوات السياسة الخارجية

1. الأداة الدبلوماسية

تُعد الأداة الدبلوماسية من أكثر أدوات السياسة الخارجية استخدامًا وفاعلية، إذ تعتمد على الحوار والتفاوض والعلاقات الرسمية كوسيلة لتحقيق الأهداف القومية. وتشمل هذه الأداة إقامة العلاقات الثنائية، وعقد الاتفاقيات، وإدارة المفاوضات، إضافة إلى التمثيل الدبلوماسي من خلال السفارات والقنصليات. وتُستخدم هذه الوسائل لتقريب وجهات النظر، وتسوية النزاعات، وبناء التحالفات الإقليمية والدولية، بما يعزز من مكانة الدولة عالميًا.

2. الأداة الاقتصادية

تُستخدم الأداة الاقتصادية للتأثير في مواقف وسلوك الدول الأخرى، إمّا عبر فرض العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط على الدول المخالفة، أو عبر تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الحليفة. وتُسهم هذه الأداة في تحقيق مكاسب استراتيجية، كضمان تأييد سياسي، أو فتح أسواق جديدة، أو بناء نفوذ مؤثر في مناطق محددة. كما أن الهيمنة الاقتصادية تُعد من ركائز القوة الناعمة التي تُمكن الدولة من التأثير دون اللجوء إلى الصراع المباشر. (المحمودي، 2024، ص99)

3. الأداة العسكرية

تلجأ الدول إلى الأداة العسكرية كخيار حاسم عندما تفشل الأدوات السلمية أو تواجه تهديدات مباشرة لأمنها القومي. وتتمثل هذه الأداة في استخدام القوة المسلحة، أو التهديد باستخدامها، سواء عبر التدخل المباشر أو من خلال تحالفات عسكرية دولية. وتُستخدم لتحقيق الردع أو لفرض الإرادة السياسية، أو لحماية المصالح الحيوية كالممرات المائية أو الموارد الاستراتيجية. ورغم حساسيتها، تظل الأداة العسكرية عنصرًا لا غنى عنه في حالات الأزمات الكبرى.

4. الأداة الإعلامية والثقافية

تُعد الأداة الإعلامية والثقافية وسيلة ناعمة للتأثير غير المباشر في الرأي العام الدولي، وبناء صورة ذهنية إيجابية عن الدولة. وتشمل هذه الأداة نشر الثقافة واللغة والقيم الوطنية، والترويج لسياسات الدولة من خلال وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، فضلًا عن التبادل الثقافي والتعليمي. وتُسهم في خلق بيئة دولية داعمة، وتعزيز التفاهم الحضاري، ما يُمكّن الدولة من تحقيق أهدافها الخارجية بوسائل غير صدامية. (زكي، 2020، ص95)

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تحولات متباينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، حيث تدرّجت المواقف الأمريكية من الحذر والحياد النسبي إلى الانحياز الواضح للمصالح الإسرائيلية، مع احتفاظها بواجهة دور الوسيط في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وقد ارتبط هذا التطور بعدة عوامل، منها تغير الإدارات الحاكمة في واشنطن،

والتحولات الإقليمية والدولية، والضغوط الداخلية من جماعات الضغط السياسي واللوبيات المؤثرة. (المحمودي، 2024، ص115)

أولًا: المرحلة التأسيسية(1947–1967)

تمثل هذه المرحلة البدايات الأولى لتشكّل الموقف الأمريكي من الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد تميزت في بداياتها بنوع من الحذر والحياد النسبي، نتيجة لتعقيدات المشهد الإقليمي والدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وتباين المصالح الأمريكية بين الدول العربية الحليفة المنتجة للنفط، والضغوط الداخلية من جماعات الضغط الصهيوني داخل الولايات المتحدة.

في عام 1947، أيدت الولايات المتحدة خطة التقسيم التي أصدرتها الأمم المتحدة (القرار 181)، والتي دعت إلى إنشاء دولتين، يهودية وعربية، في فلسطين، مع تدويل القدس. وكان هذا الموقف في ظاهره توازنًا دبلوماسيًا، لكنه عمليًا مثّل اعترافًا صريحًا بحق اليهود في إقامة دولة على أرض فلسطين. وفي عام 1948، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف رسميًا بقيام "دولة إسرائيل"، وذلك بعد دقائق فقط من إعلانها الاستقلال. وقد عُدّ هذا الاعتراف تحولًا جوهريًا في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث مهّد لعلاقة استراتيجية طويلة الأمد مع إسرائيل.

خلال هذه المرحلة، دعمت الولايات المتحدة إسرائيل سياسيًا وماليًا، وسعت إلى تعزيز موقعها الدولي من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، بينما تجاهلت الحقوق الوطنية الفلسطينية، بل إنها لم تعترف بمنظمة تمثل الفلسطينيين حتى عقود لاحقة. وقد أثار هذا الانحياز ردود فعل غاضبة في الأوساط العربية، وأثر سلبًا على صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

رغم محاولات واشنطن الترويج لدور الوسيط في النزاع، فإن سياساتها على الأرض أكدت انحيازها المبكر للمشروع الصهيوني، حيث رأت في إسرائيل حليفًا محتملًا في سياق الحرب الباردة، ومركز نفوذ يخدم مصالحها الاستراتيجية في منطقة غنية بالثروات ومضطربة سياسيًا.

وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ورغم أن الولايات المتحدة رفضت التدخل العسكري البريطاني–الفرنسي–الإسرائيلي، إلا أن ذلك لم يكن دفاعًا عن الحقوق العربية بقدر ما كان نابعًا من رفضها لممارسات القوى الأوروبية التقليدية في مستعمراتها السابقة، وسعيها لتأكيد نفوذها الجديد في المنطقة.

وبذلك، فإن هذه المرحلة أرست الأسس الأولى لانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، وعبّرت عن بداية تحوّل استراتيجي في سياستها الخارجية تجاه فلسطين، سيزداد وضوحًا في المراحل اللاحقة. (بن يوسف، 2021، ص120)

ثانيًا: مرحلة الحرب الباردة والوساطة المحدودة(1967–1990)

جاءت هذه المرحلة في ظل تصاعد التوترات الإقليمية والدولية ضمن سياق الحرب الباردة، حيث أصبحت الولايات المتحدة ترى في إسرائيل حليفًا استراتيجيًا في مواجهة النفوذ السوفييتي المتزايد في العالم العربي، خاصة في مصر وسوريا والعراق. وقد شكّلت حرب يونيو 1967 نقطة مفصلية في هذا التحول، حيث تمكنت إسرائيل من احتلال أراضٍ واسعة، شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان وسيناء.

وقد تعاملت الولايات المتحدة مع نتائج هذه الحرب من منطلق استراتيجي، فسعت إلى دعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا لتعزيز موقعها الإقليمي، مع غض الطرف عن ممارسات الاحتلال، في الوقت الذي كانت فيه تطرح نفسها كوسيط في النزاع العربي–الإسرائيلي. ومن أبرز تجليات هذه المرحلة، اعتماد الولايات المتحدة سياسة "الغموض البنّاء"، وهي سياسة تتجنب الضغط الحقيقي على إسرائيل مقابل وعود غير واضحة للفلسطينيين والعرب. (بن يوسف، ص45)

رغم بعض المبادرات الأمريكية التي حاولت الترويج لفكرة التسوية، مثل "مشروع ريغان" عام 1982، فإن هذه الجهود لم ترقَ إلى مستوى الضغط الحقيقي أو الاعتراف بحقوق الفلسطينيين السياسية والوطنية. ولم يتم الاعتراف بمنظمة التحرير

الفلسطينية كشريك تفاوضي إلا في أواخر الثمانينيات، بعد اندلاع الانتفاضة الأولى(1987) ، التي أحرجت الموقف الأمريكي أمام الرأي العام العالمي.

كما تميزت هذه المرحلة باعتماد واشنطن على دعم إسرائيل في المحافل الدولية، واستخدامها المتكرر لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لإفشال قرارات تدين السياسات الإسرائيلية. وهكذا، فإن دور الوساطة الأمريكي بقي محدودًا ومتحيزًا، وافتقر إلى الجدية في تحقيق تسوية عادلة. (العدل، 2024، بدون ص)

ثالثًا: مرحلة التسوية السياسية ومحادثات السلام(2000–1991)

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، دخلت السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة جديدة، اتسمت بالانفراد بقيادة النظام الدولي، ما مكّنها من فرض رؤيتها الخاصة لحل النزاعات، وفي مقدمتها الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد دشّنت هذه المرحلة بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991، الذي رعته الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي، والذي جمع ولأول مرة بين وفود عربية وإسرائيلية على طاولة المفاوضات.

لكن التحول الأهم تمثّل في رعاية الولايات المتحدة لاتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993، والتي مثّلت نقلة نوعية في شكل العلاقة بين الطرفين، وتحوّلًا في الموقف الأمريكي تجاه منظمة التحرير، بعد أن تم الاعتراف بها شريكًا رسميًا في العملية السياسية. وخلال هذه الفترة، روّجت واشنطن لدورها كوسيط نزيه وراعٍ لعملية السلام، ساعية لترسيخ استقرار طويل الأمد في الشرق الأوسط. (يوسف، 2023، ص50)

إلا أن الواقع أثبت أن الولايات المتحدة حافظت على انحيازها التقليدي لإسرائيل، خاصة في القضايا الجوهرية التي تم تأجيلها إلى ما يُعرف بـ "قضايا الحل النهائي"، مثل القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات. وبدلًا من ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها، اكتفت واشنطن بإدارة العملية السلمية دون ضمانات حقيقية للطرف الفلسطيني. (المحمودي، 2024، ص104)

وبينما اعتُبرت اتفاقيات أوسلو تقدمًا شكليًا، إلا أنها فشلت في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، نتيجة الخلل الكبير في موازين القوى، وانعدام الإرادة الأمريكية لتعديل هذا التوازن، ما أدّى لاحقًا إلى اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، مع تراجع الثقة بالدور الأمريكي.

خامسًا: الانحياز الواضح في عهد ترامب(2020–2017)

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولًا جذريًا في عهد الرئيس دونالد ترامب، حيث كانت هذه الفترة بمثابة انحراف عن السياسات التقليدية التي كانت تتبناها الولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وقد تميزت إدارة ترامب بتبني مواقف صارخة ومعادية للموقف الفلسطيني، مما أنهى بشكل فعلي دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه بين الأطراف المتنازعة.

- ❖ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

من أبرز القرارات التي اتخذها ترامب كان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017، وهو القرار الذي أشعل موجة من الاحتجاجات في العالم العربي والإسلامي، وأدى إلى غضب دولي شديد. هذا القرار كان بمثابة اعتراف أمريكي ضمني بسيادة إسرائيل على المدينة المقدسة، وهو أمر لم تجرؤ أي إدارة أمريكية سابقة على اتخاذه. كما تبع هذا الاعتراف نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو 2018، وهو خطوة أثارت انتقادات واسعة، وأعتبرها الفلسطينيون ضربة قاصمة لأي آمال في تحقيق السلام العادل.

- ❖ وقف تمويل الأونروا

في خطوة أخرى استفزازية، قررت إدارة ترامب وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي كانت تقدم الدعم الإنساني والتعليم والخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين. هذا القرار كان له تداعيات كبيرة على حياة ملايين

الفلسطينيين، واعتُبر من قبل العديد من المراقبين محاولة لتقليص قضية اللاجئين الفلسطينيين وإلغاء حق العودة الذي يشكل جزءًا أساسيًا من مطالب الفلسطينيين في أي تسوية مستقبلية. (المنصوري، 2021، ص20)

❖ "صفقة القرن"

في يناير 2020، أعلن ترامب عن خطة "صفقة القرن"، وهي خطة تهدف إلى حل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، لكن المثير للجدل هو أن الخطة تجاهلت تمامًا الحقوق الفلسطينية الأساسية. فبدلاً من إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية كما كان يُتوقع، تم عرض خطة تمنح إسرائيل سيطرة غير مشروطة على معظم الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. كما تضمنت الخطة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى، وهي المدينة بأكملها، بما في ذلك الأحياء الفلسطينية. واعتبرت الخطة بمثابة خطة إسرائيلية لتكريس الاحتلال والتهجير، حيث استثنت الفلسطينيين من حق تقرير المصير وأعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمواصلة بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

❖ انهاء دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه

قدمت سياسة ترامب تراجعًا واضحًا عن أي دور قد تكون قد اضطلعت به الولايات المتحدة في الماضي كوسيط محايد بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد أظهرت إدارة ترامب انحيازًا غير مسبوق لصالح إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين. وبذلك، أنهت الولايات المتحدة بشكل فعلي دورها كوسيط نزيه، مما أدى إلى تداعيات خطيرة على عملية السلام وأدى إلى تدهور العلاقات الأمريكية مع السلطة الفلسطينية والعالم العربي.

بالمجمل، يمكن القول إن فترة ترامب شكّلت قطيعة واضحة مع السياسات التقليدية التي تبنتها الإدارات الأمريكية السابقة في التعامل مع القضية الفلسطينية. وقد أصبح الموقف الأمريكي في تلك المرحلة أقرب إلى التأييد المطلق لإسرائيل، مما أضعف من فرص تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. (عبدالعال، 2019، ص66)

المبحث الثاني: سياسات إدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية

تعد فترة إدارة دونالد ترامب من أكثر الفترات التي شهدت تحولًا دراماتيكيًا في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، حيث اتخذت إدارة ترامب مواقف غير مسبوقة في دعم إسرائيل، مما قوض بشكل كبير من آمال الفلسطينيين في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة للصراع. يتركز هذا المبحث في تحليل القرارات الرئيسية التي اتخذتها إدارة ترامب، والتي تمثل جوهر سياستها تجاه القضية الفلسطينية خلال ولايته.

المطلب الأول: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها

في ديسمبر 2017، اتخذت إدارة الرئيس دونالد ترامب قرارًا تاريخيًا غير مسبوق في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث أعلنت عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل .هذا القرار شكّل تحولًا جذريًا في الموقف الأمريكي، الذي كان قد تبنى على مدار عقود سياسة الحياد في ما يتعلق بوضع القدس، واعتبرها قضية يجب أن تُحل من خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

القرار الأمريكي والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

❖ الخلفية التاريخية والتطورات السابقة

منذ أن قامت إسرائيل بالاستيلاء على القدس الشرقية عام 1967 في حرب الأيام الستة، أصبحت المدينة واحدة من القضايا الأكثر حساسية في النزاع العربي الإسرائيلي. وكانت القدس، بموجب قرارات الأمم المتحدة، مفترضًا أن تكون مدينة دولية تحت إدارة خاصة، نظراً لأهميتها الدينية والثقافية لكل من اليهود والفلسطينيين. لكن إسرائيل ضمت القدس الشرقية إلى الجزء الغربي من المدينة، وجعلت منها عاصمتها، وهو ما كان محل نزاع مستمر مع الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

❖ القرار الأمريكي في 2017: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

في ديسمبر 2017، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن عن نية بلاده نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس .هذه الخطوة كانت بمثابة مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، التي كانت تدعو إلى حل قضيتي القدس والحدود من خلال مفاوضات بين الأطراف المعنية.

وقد أكد ترامب في خطابه أن هذه الخطوة كانت إيفاءً بوعد انتخابي، حيث كان قد تعهد أثناء حملته الانتخابية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهي خطوة كانت قد تم تأجيلها من قبل الرؤساء الأمريكيين السابقين رغم وعدهم بذلك. ترامب كان يهدف إلى تحقيق دعم سياسي داخلي من خلال الوفاء بهذا الوعد، خاصة من قبل الجالية اليهودية وأوساط اليمين المسيحي الإنجيلي في الولايات المتحدة. عبدالعال، 2019، ص50

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 14مايو 2018، قررت الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، تنفيذًا للقرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب في ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. كانت هذه خطوة تاريخية ومثيرة للجدل بشكل كبير، حيث جاءت في وقت حساس للغاية في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، ولها تداعيات سياسية وقانونية عميقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

❖ تاريخيا

لطالما كانت القدس نقطة خلاف رئيسية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وفقًا للقانون الدولي، تُعتبر القدس الشرقية جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ضمتها إسرائيل في حرب .1967وقد تم موافقة الأمم المتحدة على أن القدس يجب أن تكون مدينة دولية نظراً لأهميتها الدينية والثقافية الخاصة بكل من اليهود والمسيحيين والمسلمين. في ظل ذلك، كانت الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، تجنب نقل سفاراتها إلى القدس .وبدلاً من ذلك، كانت السفارات الأمريكية تقع في تل أبيب احترامًا للقرار الأممي.

ولكن إدارة ترامب قررت مخالفة الإجماع الدولي باتخاذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس .كان هذا القرار جزءًا من وعد انتخابي لرئيس ترامب، الذي تعهد في حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في محاولة لتعزيز دعمه لدى الجالية اليهودية والإنجيليين المسيحيين في الولايات المتحدة. (العدل، 2024، بدون ص)

كان قرار نقل السفارة مدفوعًا بعدة عوامل رئيسية:

1. الدعم من اللوبي الإسرائيلي :كان للضغط المستمر من اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وفي مقدمتهم اللجنة الأمريكية للعلاقات العامة الإسرائيلية(AIPAC) ، تأثير كبير في التأثير على السياسة الأمريكية، وكان هذا القرار يُعتبر بمثابة تحقيق لمطالب اللوبي الإسرائيلي، خاصة أن هذا اللوبي كان يسعى منذ فترة طويلة لتعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس.
2. الدعم من اليمين المسيحي الإنجيلي :كان الإنجيليون المسيحيون في الولايات المتحدة أحد أكبر المؤيدين لهذه الخطوة، حيث يعتبرون القدس العاصمة الإلهية وفقًا لنبواتهم. وقد سعى ترامب إلى الوفاء بوعده لهم لتعزيز علاقاته معهم.
3. إيفاء بوعد انتخابي :كان القرار جزءًا من وعد انتخابي أعلنه ترامب في حملته الانتخابية، حيث تعهد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في إطار دعم قوي لإسرائيل وتعزيز تحالفات الولايات المتحدة معها. (عبدالعال، 2019، ص54)

❖ الردود الدولية على القرار

كما هو متوقع، قوبل قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بردود فعل عنيفة من الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى رفض غالبية الدول الأوروبية، وكذلك الأمم المتحدة .فيما يلي أبرز الردود:

1. الرد الفلسطيني :اعتبرت السلطة الفلسطينية قرار نقل السفارة بمثابة إعلان حرب على الحقوق الفلسطينية، وشددت على أن القدس الشرقية يجب أن تكون عاصمة لفلسطين في أي حل دبلوماسي شامل. وأعلنت عن إغلاق الباب أمام أي مفاوضات مع الإدارة الأمريكية.
2. الدول العربية والإسلامية :قامت الدول العربية والإسلامية ب إدانة القرار الأمريكي بقوة، حيث اعتبروا أن هذا القرار يشكل تحديًا مباشرًا للحقوق الفلسطينية وللقانون الدولي، ويؤثر سلبًا على فرص تحقيق السلام في المنطقة.
3. الأمم المتحدة :في ديسمبر 2017، أدان مجلس الأمن الدولي القرار الأمريكي بالإجماع، واعتبر القرار غير قانوني، مشيرًا إلى أن القدس يجب أن تكون تحت إدارة دولية وفقًا للقرارات الأممية السابقة. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق على رفضها لقرار ترامب، في تصويت تاريخي طالب بعدم نقل السفارات إلى القدس.
4. الدول الأوروبية :كانت هناك مواقف متباينة بين الدول الأوروبية بشأن القرار، حيث كانت ألمانيا وفرنسا وبعض الدول الأخرى من أبرز المعارضين لهذه الخطوة. من ناحية أخرى، كانت دول مثل المجر قد أيدت القرار، تعبيرًا عن دعمها لإسرائيل. (الخضر، 2025، ص188)

التداعيات السياسية والإقليمية

قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها كان له تداعيات كبيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد شكل تحولًا جذريًا في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فقد اعتبر الفلسطينيون هذا القرار بمثابة إلغاء لقضية القدس كعنصر أساسي في أي مفاوضات سلام، حيث كان من المفترض أن تكون القدس جزءًا من التسوية النهائية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة وخطة حل الدولتين .بذلك، أصبح هذا القرار بمثابة إغلاق للباب أمام أي حل سياسي طويل الأمد، وهو ما أثار استنكارًا شديدًا من السلطة الفلسطينية التي اعتبرت هذا القرار بمثابة اعتراف أمريكي بالسيادة الإسرائيلية على القدس.

1. ردود الفعل الفلسطينية والإقليمية

بعد قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، قطعت السلطة الفلسطينية جميع علاقاتها الدبلوماسية مع الإدارة الأمريكية. حيث رفضت أي دور للولايات المتحدة كوسيط في مفاوضات السلام، معتبرة إياها منحازة تمامًا لإسرائيل. هذا القرار أدى إلى تفجير الأمل في التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وزادت الانتقادات الأمريكية من مختلف الجهات الفلسطينية، بما في ذلك فصائل المقاومة مثل حماس. (القاضي، 2020، ص33)

2. ردود الفعل العربية والإسلامية

على الصعيد الإقليمي، قوبل القرار بردود فعل شديدة من الدول العربية والإسلامية، حيث أدانت هذه الدول القرار بشكل قاطع، معتبرة إياه انحيازًا تامًا لصالح إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين. كما دعت هذه الدول إلى مراجعة العلاقات مع الولايات المتحدة، فيما عقدت الجامعة العربية اجتماعات طارئة لتنسيق ردود الفعل العربية على القرار.

3. ردود الفعل الأوروبية والدولية

على الصعيد الأوروبي، ظهرت مواقف أكثر تحفظًا من الدول الأوروبية، حيث تجنب العديد من هذه الدول اتخاذ مواقف حاسمة، واكتفوا بالتعبير عن القلق من تأثير القرار على عملية السلام. لكن بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا عبرت عن رفضها للقرار، وأكدت أن حل القضية الفلسطينية يجب أن يكون من خلال المفاوضات. بينما المجر، من جانبها، أيدت القرار الأمريكي واعتبرته خطوة هامة نحو تعزيز علاقات إسرائيل مع الغرب.

❖ التأثير على الرأي العام الفلسطيني والعالمي

في الأراضي الفلسطينية، كانت ردود الفعل على القرار غاضبة وعنيفة، حيث اندلعت مظاهرات واسعة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، التي تسببت في مواجهات مع القوات الإسرائيلية .وشهدت الاحتجاجات سقوط العديد من الشهداء

والجرحى، حيث اعتبرت هذه الخطوة بمثابة إعلان حرب دينية على القدس من قبل الفلسطينيين والعرب والمسلمين. فـ القدس، في نظر الفلسطينيين، لا تمثل فقط جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل هي مدينة مقدسة تمثل القلب الروحي للقضية الفلسطينية والعربية، خصوصًا أن القدس الشرقية تعتبر عاصمة فلسطينية في أي حل دبلوماسي. (بن يوسف، 2021، ص125)

- ❖ التأثير على الرأي العام الفلسطيني والعالمي

الجزء الأول: التأثير على الرأي العام الفلسطيني والعربي

في الأراضي الفلسطينية، كانت ردود الفعل على قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل غاضبة وعنيفة، حيث اندلعت مظاهرات واسعة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى مواجهات مع القوات الإسرائيلية وأسفرت عن سقوط العديد من الشهداء والجرحى .اعتبر الفلسطينيون هذا القرار بمثابة إعلان حرب دينية على القدس، التي تمثل قلب القضية الفلسطينية والعربية، خصوصًا أن القدس الشرقية تُعتبر عاصمة فلسطينية في أي حل دبلوماسي.

أما على الصعيد العربي والإسلامي، فقد كان هناك غضب شديد من القرار ، حيث تم تنظيم العديد من الفعاليات والاحتجاجات الشعبية في مختلف الدول العربية والإسلامية .كما تم تخصيص تغطية إعلامية واسعة لهذه الاحتجاجات، مما ساهم في تعزيز الوحدة العربية والإسلامية في مواجهة القرار الأمريكي. وسائل الإعلام العربية والعالمية أظهرت اهتمامًا بالغًا بهذه الأحداث.

الجزء الثاني: التأثير على الرأي العام الدولي

على الصعيد الدولي، كانت هناك موجة من القلق والتنديد من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية. فقد أكدت الأمم المتحدة أن القدس هي مدينة دولية ويجب أن تخضع لتسوية دولية وفقًا للقرارات الأممية، مُعتبرةً أن أي إجراءات أحادية الجانب لتغيير وضع القدس غير قانونية .على مستوى الدول الأوروبية، عبرت بعض الحكومات عن قلقها العميق من أن يؤدي القرار إلى زيادة التوترات والصراعات في المنطقة. وشهدت التحالفات الدولية تباينًا في المواقف؛ فبينما دول معينة دعمت القرار بشكل علني، دعا البعض الآخر إلى التهدئة والعودة إلى التفاوض بين الأطراف المعنية. (الخضر، 2025، ص190)

المطلب الثاني: خطة "صفقة القرن" وتأثيراتها على القضية الفلسطينية

في يناير 2020، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تفاصيل خطة السلام الأمريكية التي سميت بـ "صفقة القرن"، والتي اعتبرت محاولة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد قوبلت هذه الخطة برفض واسع من الفلسطينيين وبعض الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى معارضة دولية من قبل العديد من الأطراف الأخرى.

محتوى "صفقة القرن"

"صفقة القرن" هي خطة سلام أمريكية أعلن عنها الرئيس دونالد ترامب في يناير 2020 بهدف حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. اشتملت الخطة على العديد من البنود التي اعتبرها الفلسطينيون ودول أخرى خطة منحازة بالكامل لإسرائيل. الخطة تضمنت تفاصيل تتعلق بمسائل أساسية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي:

- ❖ أولًا، القدس :اعتبرت الخطة أن القدس ستكون عاصمة موحدة لإسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد حرب 1967. لم يُعتَبر أن القدس الشرقية ستكون عاصمة لدولة فلسطين، وسيتم تنظيم مسائل السيادة عبر المفاوضات.
- ❖ ثانيًا، الحدود :تم اقتراح رسم حدود جديدة بين إسرائيل وفلسطين تشمل أجزاء من الضفة الغربية بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية. كانت الخطة تقترح إعادة رسم الحدود بحيث تضم إسرائيل 30% من أراضي الضفة الغربية، مما يترك باقي الأراضي تحت السيطرة الفلسطينية، ولكنها ستكون محدودة بعديد من القيود.

- ثالثًا، المستوطنات :تسمح الخطة لإسرائيل بالاحتفاظ بمستوطناتها في الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات في المناطق التي تمثل تحت السيطرة الإسرائيلية وفقًا لاتفاقيات أوسلو. كما كانت تقترح إنشاء "مناطق أمنية" للفلسطينيين، لكنها كانت مناطق معزولة ومنزوعة السلاح.
- رابعًا، اللاجئون الفلسطينيون :رفضت الخطة العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين الذين شُردوا في حرب 1948. بدلاً من العودة، كان المقترح تقديم تعويضات مالية للاجئين.

خامسًا، الأمن :كانت الخطة تنص على أن الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح تمامًا وتحت إشراف أمني إسرائيلي لضمان استقرار المنطقة. (عبدالعال، 2019، ص55)

- سادسًا، التطبيع مع الدول العربية :شجعت الخطة على تعزيز التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وكان هناك وعد بتقديم مساعدات اقتصادية ضخمة للمجتمع الفلسطيني، لكن هذه المساعدات كانت مشروطة بقبول الفلسطينيين للخطة.
- سابعًا، حل الدولتين :رغم الإشارة إلى دعم حل الدولتين، إلا أن الخطة فرضت شروطًا قاسية تجعل من هذا الحل شبه مستحيل، حيث كانت الأراضي الفلسطينية المحددة في الخطة غير متصلة جغرافيًا، مما يهدد فعليًا إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

"صفقة القرن" كانت محاولة من الإدارة الأمريكية لحل النزاع، لكنها قوبلت برفض واسع من الفلسطينيين والدول العربية، حيث اعتبرت أنها لا تعترف بحقوق الفلسطينيين الأساسية ولا تلبي تطلعاتهم.

الرفض الفلسطيني وتداعياته :

- أولاً: الرفض الفلسطيني لخطة "صفقة القرن"

رفضت السلطة الفلسطينية والخطوط السياسية الفلسطينية كافة بنود "صفقة القرن" بشكل قاطع، حيث اعتبرتها خطة لا تضمن حقوق الفلسطينيين الأساسية. من أبرز هذه الحقوق التي تم تجاهلها كان حق الفلسطينيين في القدس كعاصمة لدولتهم المستقلة، بالإضافة إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شُردوا منذ عام 1948. كما أن الخطة كانت تمنح إسرائيل المزيد من الأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك توسيع المستوطنات، في حين أن الأراضي المتاحة للفلسطينيين تقلصت بشكل كبير. وفقًا لذلك، اعتبرت السلطة الفلسطينية أن هذه الخطة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وتحقيق واقع جديد يعزز الاحتلال الإسرائيلي.

حركة حماس أيضًا عبرت عن رفضها الكامل لخطة ترامب، حيث وصفتها بأنها "إعلان حرب "على حقوق الشعب الفلسطيني. وأكدت الحركة على أن القدس ستظل عاصمة لفلسطين وأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من أي تسوية سياسية. كما نددت الحركة بأن الخطة تسعى إلى إلغاء حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتقوي الاحتلال الإسرائيلي بدلًا من السعي لتحقيق سلام عادل.

الفصائل الفلسطينية الأخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية أيضًا أدانت الخطة، مؤكدة على رفض أي خطة تتجاهل الحقوق الفلسطينية المشروعة. كان هذا الرفض الفلسطيني شاملاً وواضحًا، حيث تم التأكيد على أن النضال الفلسطيني سيستمر لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس. (الخضر، 2025، ص192)

- ثانيًا: التداعيات السياسية للإعلان عن "صفقة القرن"

التداعيات الداخلية :أدى الرفض الفلسطيني لخطة "صفقة القرن" إلى زيادة التوترات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني. فقد تصاعدت الخلافات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، مما زاد من تعقيد الوضع السياسي الفلسطيني. في الوقت نفسه، عزز هذا الرفض وحدة المواقف الفلسطينية ضد المخططات الأمريكية، حيث رفض الجميع أي تسوية تتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني.

التداعيات الإقليمية والدولية :على المستوى الدولي، أدت خطة ترامب إلى زيادة عزلة الولايات المتحدة في المنطقة. فقد أيدت دول الاتحاد الأوروبي المواقف الفلسطينية بشكل جزئي، وأكدت ضرورة عدم اتخاذ خطوات أحادية بخصوص القدس، مشددة على أن أي تسوية يجب أن تكون عبر المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. بالمقابل، ظهرت بعض الدول العربية التي أيدت الخطة أو كانت مواقفها أكثر تحفظًا، مما أظهر تباينًا كبيرًا بين الدول العربية حول مواقفهم من هذه الخطة .الجامعة العربية اتخذت مواقف متباينة، حيث دعمت بعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات، بينما رفضت دول أخرى أي تدخلات أمريكية في تحديد مستقبل القدس. (العدل، 2024، بدون ص)

التأثيرات السياسية والاقتصادية لخطة "صفقة القرن"

❖ التأثيرات السياسية

خطة "صفقة القرن" شكلت تحولًا كبيرًا في العلاقات بين الفلسطينيين والولايات المتحدة، وأدت إلى قطيعة كبيرة بين الطرفين. بعد الإعلان عن الخطة، اعتبرت السلطة الفلسطينية ومعظم الفصائل الفلسطينية الولايات المتحدة وسيطًا منحازًا تمامًا لإسرائيل، وأصبح من المستحيل أن تقبل بدور واشنطن في أي مفاوضات مستقبلية. هذا الموقف الفلسطيني أثر بشكل كبير على عملية السلام، حيث قلص من فرص نجاح أي جهود سلام تكون الولايات المتحدة طرفًا فيها.

الولايات المتحدة، التي كانت لفترة طويلة تعتبر وسيطًا رئيسيًا بين الطرفين، فقدت أي مصداقية أو قدرة على التوسط بشكل محايد. وأدى ذلك إلى انهيار دورها كوسيط مقبول من جميع الأطراف، بما في ذلك الدول العربية التي كانت تأمل أن تقوم واشنطن بدور أكثر توازنًا في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وبذلك، كان هذا التحول في السياسة الأمريكية بمثابة نهاية لجهود السلام التقليدية التي كانت تتوسط فيها واشنطن، مما أوجد فراغًا دبلوماسيًا كبيرًا في الشرق الأوسط. (عبدالعال، 2019، ص52)

❖ التأثيرات الاقتصادية

قدمت خطة "صفقة القرن" وعودًا اقتصادية للفلسطينيين، بما في ذلك مشاريع تنموية ضخمة يتم تمويلها بمبالغ ضخمة، كان من المفترض أن تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. تضمنت هذه الوعود مشروعات في مجالات البنية التحتية، التجارة، الطاقة، والتطوير الزراعي، مما كان من المفترض أن يساهم في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملموس.

لكن هذه الوعود كانت مشروطة بتطبيق خطة السلام بشكل كامل، مما يعني أن الفلسطينيين كان عليهم تقديم تنازلات كبيرة في قضايا القدس واللاجئين والحدود، وهي قضايا أساسية بالنسبة لهم. واعتبر الكثيرون أن هذه الوعود كانت مغريات اقتصادية تهدف إلى شراء تأييد الفلسطينيين مقابل التنازل عن حقوقهم الأساسية. كما أن معظم الفلسطينيين رأوا في هذه الوعود محاولة لتسوية القضية الفلسطينية على حساب مصالحهم السياسية والاجتماعية، دون الاعتراف الكامل بحقوقهم في الاستقلال والسيادة. (الخضر، 2025، ص102)

التداعيات الإقليمية والدولية لخطة "صفقة القرن"

❖ التداعيات الإقليمية

على المستوى الإقليمي، قوبلت "صفقة القرن "بمقاومة شديدة من الدول العربية. في ظل دعمها القوي للموقف الفلسطيني، أكدت الدول العربية على ضرورة حل القضية الفلسطينية استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ومبدأ حل الدولتين .هذا الموقف الموحد يعكس الرفض العربي العميق لأي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الحقوق الأساسية للفلسطينيين. الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أدانت الخطة بشكل رسمي، حيث وصفاها بأنها محاولة غير مقبولة لتغيير الوضع القائم في فلسطين، لا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس والحقوق الفلسطينية. الدول العربية ترفض أن تكون القدس

عاصمة لإسرائيل وتصر على أن أي تسوية للصراع يجب أن تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

هذا الموقف الإقليمي المتماسك شكل جبهة ضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث حاولت الدول العربية ممارسة تأثيرها على المجتمع الدولي لإحباط تنفيذ الخطة. كما استمرت بعض الدول في الدعوة إلى تعزيز مقاطعة إسرائيل على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي. (زعرور، 2020، ص5)

❖ التداعيات الدولية

على المستوى الدولي، لاقت خطة "صفقة القرن "انتقادات واسعة من العديد من الدول والمنظمات العالمية، خصوصًا من الدول الأوروبية والأمم المتحدة .الأمم المتحدة، التي طالما دعمت حل القضية الفلسطينية عبر مفاوضات على أساس قراراتها السابقة، أكدت أن أي حل مستدام يجب أن يتم من خلال مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفقًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

الدول الأوروبية، رغم أنها لم تذهب إلى حد دعم الخطة، إلا أن مواقفها كانت حذرة .عبرت العديد من الحكومات الأوروبية عن قلقها العميق بشأن تأثير الخطة على استقرار المنطقة .وأبدت تلك الدول مخاوف من تفجر الأوضاع في الشرق الأوسط نتيجة للتوجه الأحادي في تنفيذ الخطة، خاصة فيما يتعلق بالقدس ومستقبل الحل السياسي.

علاوة على ذلك، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت حريصة على التأكيد على الحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفق مبادئ القانون الدولي، وأكدت أن أي تسوية يجب أن تحترم حقوق الفلسطينيين. (زعرور، 2020، ص7-8).

الخاتمة

إن السياسة الخارجية الامريكية اتجاه القضية الفلسطينية شهدت تطورات متعددة، غير أنها اتسمت في مجملها بإنجاز متصاعد لصالح إسرائيل، خاصة في العقود الأخيرة، فمنذ اعترافها المبكر بدولة إسرائيل عام 1948، لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في دعم المشروع الصهيوني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، مع ذلك فإن هذا الدور الوسيط كان دوماً محكوماً بمحددات استراتيجية أبرزها أمن إسرائيل والحفاظ على التفوق الإسرائيلي في المنطقة، وقد تكرس هذا الانحياز بوضوح في عهد إدارة دونالد ترامب، التي اتخذت قرارات حادة في السياسة الامريكية مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها، ووقف تمويل الأونروا، وطرح خطة " صفقة القرن" التي تجاهلت القوق الوطنية الفلسطينية، وقد أدى هذا الانحياز الى تراجع مكانة الولايات المتحدة كوسيط مقبول لدة الفلسطينيين، بل وقطع العلاقات معها، أن الولايات المتحدة سعت الى تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية قائمة على الحقوق إلى قضية تنموية يمكن حلها عبر مشاريع اقتصادية مشروطة، وهو ما رفضه الفلسطينيون والدول العربية والإسلامية باعتباره مسعى لتصفية القضية.

النتائج

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج :-

1. الانحياز الأمريكي الإسرائيلي ثابت ومتتاج منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 وحتى اليوم حافظت السياسة الخارجية الأمريكية على دعم استراتيجي وسياسي وعسكري الإسرائيل مع تراجع واضح في الحياد الأمريكي بمرور الوقت.
2. الولايات المتحدة تخلت تدريجيا عن دور الوسيط النزيه رغم محاولات الوساطة، خاصة خلال التسعينيات، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أظهرت مواقف منحازة قوضت مصداقيتها كوسيط في عملية السلام
3. تأثير اللوبي الإسرائيلي في صناعة القرار الأمريكي واضح شكلت جماعات الضغط المؤيدة الإسرائيل، وعلى رأسها AIPACعاملاً محوريا في توجيه قرارات السياسة الأمريكية، خاصة في إدارة ترامب

4. القدس كانت وما تزال محور الصراع الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها مثل تحولا حاسما وخطيرا في النزاع، حيث الفي أحد أهم ملفات التفاوض في حل الدولتين.

5. إدارة ترامب أعادت تعريف الدور الأمريكي بعكس الإدارات السابقة انحازت إدارة ترامب... بشكل غير مسبوق لإسرائيل، وفرضت سياسات أحادية اعتبرت تصفية القضية فلسطين أكثر منها خطة سلام

6. صفقة القرن" قوبلت برفض فلسطيني شامل: سواء من السلطة الفلسطينية أو الفصائل الأخرى تم رفض الصفقة جملة وتفصيلا لأنها لم تلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية الأساسية

7. الولايات المتحدة فقدت تأثيرها السياسي لدى الفلسطينيين بعد قرار القدس وطرح "صفقة القرن، قطعت السلطة الفلسطينية علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن، مما أضعف دور الأخيرة في مستقبل التفاوض

8. ردود الفعل الدولية كانت منقسمة لكنها تميل للرفض معظم دول العالم، بما فيها الأوروبية والعربية، رفضت الإجراءات الاحادية للولايات المتحدة، لكن ردود الأفعال العملية بقيت محدودة

9. توظيف البعد الاقتصادي لتمرير تنازلات سياسية: "صفقة القرن" حاولت استبدال الحقوق السياسية للفلسطينيين بمشاريع اقتصادية مغرية، وهو ما رفضه الفلسطينيون باعتباره شراء للحقوق الوطنية."

10. السياسة الأمريكية تجاه فلسطين أصبحت عينا على عملية السلام التحيز الأمريكي الدائم ساهم في تعطيل الحلول السياسية، وزاد من تعقيد الملف الفلسطيني، وأدى إلى فقدان الثقة الدولية بالدور الأمريكي

التوصيات

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات :-

1. دعم موقف فلسطيني موحد: ضرورة تعزيز وحدة الصف الفلسطيني سياسيا وشعبنا لمواجهة الضغوط الدولية والسياسات الأمريكية المتحازة، والعمل على صياغة رؤية وطنية شاملة لمجابهة التحديات.

2. الانفتاح على القوى الدولية البديلة: تشجيع السلطة الفلسطينية على توسيع العلاقات مع أطراف دولية متعددة مثل الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين والاتحاد الإفريقي لضمان توازن في رعاية أي عملية تفاوض مستقبلية.

3. إعادة تقييم دور الولايات المتحدة كوسيط: عدم القبول بالولايات المتحدة كوسيط وحيد في أي عملية سلام مستقبلية، والمطالبة بإطار دولي متعدد الأطراف الرعاية المفاوضات.

4. تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية: تكثيف الجهود في الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمنظمات الحقوقية لتثبيت الحقوق الفلسطينية ومحاسبة إسرائيل على خروقاتها.

5. تعزيز الرواية الفلسطينية عالميا: استخدام الإعلام والمنصات الدولية لعرض الانتهاكات الإسرائيلية وتفنيد الرواية الأمريكية المنحازة مع التركيز على القدس وحق العودة وملف الأسرى

6. رفض الحلول الاقتصادية بديلاً عن الحقوق السياسية: التأكيد على أن أي مساعدات اقتصادية لا يمكن أن تكون بديلا عن الحقوق السياسية الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة الدولة وعاصمتها القدس.

7. تعزيز التحرك الشعبي والمقاومة السلمية: دعم أشكال المقاومة الشعبية والسلمية للتصدي لسياسات التهويد والاستيطان، وكسب التعاطف الدولي مع عدالة القضية الفلسطينية.

8. تشجيع الدول العربية والإسلامية على مواقف أكثر وضوحًا: حت الدول العربية والإسلامية على اتخاذ مواقف عملية وفعالة تجاه السياسات الأمريكية المجحفة، ومقاطعة آية مبادرات تنحاز لإسرائيل

9. بلورة استراتيجية فلسطينية جديدة للتعامل مع المتغيرات: وضع استراتيجية وطنية قائمة على الواقعية السياسية والحقوق الثابتة، مع قراءة دقيقة للمتغيرات الدولية والإقليمية.

10. التأكيد على المرجعيات الدولية كأساس للحل: التمسك بقرارات الشرعية الدولية خاصة القرارين 181 و242 كأساس لأي حل تفاوضي عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

المراجع

1- النعمي، أحمد، (2010) "السياسة الخارجية" دار زهران لنشر والتوزيع، عمان

2- القاضي، محمد، (2020) "السياسة الامريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد ترامب" مجلة الشرق الأوسط، العدد 12، الملجلد3

3- الخضر، عبدالمحسن، (2025) "قراءة تحليلية لفلسفة ترامب التفاوضية وأثرها على القضية الفلسطينية" مركز الديمقراطي العربي

4- المحمودي، اسلام (2024) "السياسة الخارجية بعد عودة ترامب" الشارع السياسي

5- المنصوري، نهله (2021) "تداعيات صفقة القرن على القضية الفلسطينية" المجلة الجزائرية، العدد 10

6- العدل، محمود علي (2024) "ترامب بين الانحياز والإجحاف في السياسة الخارجية الامريكية" مجلة السياسة الدولية العدد 79، المجلد 5

7- المنصوري، نيفين (2021) "تداعيات صفقة القرن على القضية الفلسطينية" المجلة الجزائرية، العدد 22

8- زكي، سعدون (2020) "صفقة القرن" مجلة الدراسات الاستراتيجية، (3) (1)

9- زعرور، سلمى (2020) "صفقة القرن بين التأجيل الرسمي والتنفيذ الفعلي" مركز مسارات

10-سليم، محمود السيد (1998) تحليل السياسة الخارجية، القاهرة

11-بن يوسف، عمر (2021) "السياسة الخارجية الامريكية في ظل إدارة ترامب تداه القضية الفلسطينية" المركز الديمقراطي العربي

12-عبداللات، عمر فكري (2018) "الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب اتجاه القضية الفلسطينية" المجلة الجزائرية، العدد 21

13-مصطفى أحمد سالم البليعزي. (2026). مفهوم النخبة السياسية ودورها في العملية السياسية دراسة حالة نخب من المغرب العربي" تونس والمملكة المغربية". *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(1), 546-562.

14-عبدالعال، جيهان علي (2019) "قراءة في صفقة القرن" مركز دراسات الوحدة العربية

15-يوسف، حمودة محمد (2023) "السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترامب" رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر